اتصف بها او باضدادها لصح قيام الصفات بالصفات واستغنت بذلك
عن الذوات وذلك محال لان صفات المعاني لا تقوم بنفسها ولا تقوم
بما مثلها اذ لو قبلت ان تقوم لزم ان لا تعرى صفة عما تقبله من الصفا
كالذوات اذ القبول نفسي لا يتخلف وذلك يستلزم دخول ما لا نهاية
له في الوجود لان الصفة القايمة بها هي القابلة للاتصاف بالصفات ثم
ننقل الكلام الى تلك الصفات القايمة بها فيلزم فيها ما لزم فيما قبلها
وهلم جرا ودخول ما لا نهاية له في الوجود محال فقيام الصفة اذن بنفسها
او بمثلها محال **ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما** اي بصفات المعاني
وبالصفات المعنوية وسياتي برهانها ان شاء الله تعالى **فليس بصفة** في
نفسه ولا صفة لغيره ويلزم ان يكون تبارك وتعالى ذاتا علية موصوفة
بالصفات القدسية القديمة واما برهان وجوب استغنائه تعالى عن الجزء
الثاني من القيام بالنفس وهو الاحتياج الى المخصص بكسر الصاد وهو الفاعل
فلانه تعالى **لو احتاج** اي افتقر **الى مخصص** اي فاعل **لكان** تعالى **حادثا** اي
مسبوقا بالعدم **كيف** يتصور ذلك يا عجبا **وقد قام البرهان** القاطع **على**
وجوب قدمه الذاتي **وبقائه** الابدي فليس بحادث تعالى بل هو المحدث
لكل ما سواه فيفتقر اليه ابتدا اي في حالة خروجه من العدم الى الوجود ودواما
اي في حالة بقائه لان الله تعالى اذا اراد بقاء الجرم خلق له عرض البقا واذا
اراد فنا الجرم خلق له عرض الفنا فقد تبين لك بهذين البرهانين القاطعين
وجوب استغنائه تعالى عن المحل والمخصص وثبوت الغنا المطلق له تعالى عن
كل ما سواه فان قلت لاي شيء اتى المؤلف رحمه الله تعالى للقيام بالنفس ببرهانين
فالجواب لما كان اللازم لاحتياجه للمحل مغايرا للازم الاحتياج الى المخصص
اتى ببرهانين احدهما الاستغناء عن المحل والثاني الاستغنا عن المخصص فافهم
فان قلت لم خصص المؤلف رحمه الله تعالى البرهان بذكر الصفات المعاني
والمعنوية دون النفسية والسلبية فالجواب كما قاله المؤلف في شرح
صغرى الصغرى وانما خصصنا البرهان بالصفات المعاني والمعنوية
لانها هي التي تقوم بموصوفها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له في الوجود
اما الصفة النفسية فهي راجعة الى حقيقة موصوفها ولا تسلسل لها واما
الصفات السلبية فلا وجود لمعانيها في الخارج فلا يلزم من تقديم تسلسلها
دخول ما لا نهاية له في الوجود ولهذا الاتصاف بهذين النوعين مشترك

بين الذوات

بين الذوات والصفات ولهذا توصف الذات العلية والصفات المعاني
القايمة بها بالوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث والوحدانية تتمة
واما الدليل النقلي على وجوب قيامه تعالى بنفسه فقوله تعالى يا ايها النا
انتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد وقوله تعالى الله الصمد لم يلد ولم
يولد والصمد هو الذي يحتاج اليه غيره ولما فرغ من برهان قيامه تعالى
بنفسه شرع في برهان الوحدانية فقال **واما برهان** اي دليل **وجوب**
اي حقيقة **الوحدانية له تعالى** في ذاته وصفاته وافعاله الممتنع بها التركيب
في ذاته والمثل لها ولصفاته ووجود مؤثر معه في فعل من الافعال **فلانه**
تعالى الواجب له القيام بالنفس السابق برهانه ولانه تعالى **لو لم يكن** تعالى
واحدا وحده يقتضي بها ما ذكر **لزم** مشابهة ذاته وصفاته للحوادث و
ان لا يوجد اي ان لا يخلق **شيء من العالم** اي الحوادث اذ لو كان له تعالى ثان
لانحصر شانهما اما في التوافق والايتلاف واما في التعارض والاختلا
على كلا الامرين يمتنع وجود شيء من العالم وبيانه في الايتلاف والتوافق هو
اما ان يتوافقا على ان يكونا مؤثرين لكل اثر ويكون لكل منهما اثار مخصوصة
ويلزم من ذلك انتفاء عموم تعلق قدرته وارادته وان يفتقر اليه كل ما سوا
واذا انتفت الالوهية انتفا ايجاد شيء من العالم ويمتنع في الشيء الاول اجتماع
قدرتين مؤثرتين على اثر واحد وبيانه في الاختلاف والتعارض انه يجوز
ان يريد احدهما شيئا والاخر ضده الذي لا ضد له غيره كحركة زيد وسكونه
مثلا ويمتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما فلا يكون كل منهما الها **للزوم**
عجزه حينئذ اي حين وجود ثان معه فيمتنع وجود شيء من العالم واذا
امتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما تعين وقوع احدهما فيكون من يريده
واحدا وهو الله تعالى فان قلت ندعي انهما اتفقا على انقسام العالم بينهما و
احدهما ينفرد بتدبير العلوي والاخر بتدبير السفلي فلا يلزم التمانع لا باتفاق
ولا باختلاف فالجواب ان تقول هل بيد كل واحد منهما مقدور للاخر
ام لا فان كان الاول عاد اللزوم وان كان الثاني لزم استحالة ما علم امكانه
وهو محال لما فيه من قلب الحقايق ومنها انه لو كان معه تعالى ثان لزم ان يكون
وجوب الوجود مشتركا بينهما فيلزم اتصاف كل واحد منهما بصفات غيره
عن مثله والا لم يتحقق التعدد فتلك الصفة لا جايز ان تكون واجبة لاستحا
امتياز احد المثلين بصفة واجبة عن مثله فيلزم ان تكون جايزة وذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)